

العدالة الدولية في وجه العقوبات الأميركية على موظفي المحكمة الجنائية الدولية

لم يكن ينقص مسيرة العدالة الدولية التي تعمل المحكمة الجنائية الدولية على ارسائها وتحقيقها، سوى العقوبات الأميركية الأخيرة على كبار موظفيها. في خطوة غير مسبوقه، اصدرت ادارة الرئيس الاميركي دونالد ترامب في 2 ايلول 2020 عقوبات على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية القاضية فاتو بنسودة ورئيس قسم الاختصاص والتكامل والتعاون في مكتب الادعاء فاكسيو موتشو تشوكو



الاسرائيلي في الحرب على غزة عام 2014 هي في محلها القانوني كون دولة فلسطين انضمت الى بروتوكول روما عام 2015. وقد وقعت الحكومة الفلسطينية وثيقة انضمامها الى المحكمة الجنائية الدولية لدى الامانة العامة للأمم المتحدة في 2 كانون الثاني 2015. وقد دخلت معاهدة المحكمة حيز التنفيذ لدى فلسطين في تاريخ 2015/04/01 لاسيما مع عدم قدرة السلطات الفلسطينية على اتخاذ الاجراءات القضائية اللازمة نظرا الى الامر الواقع ووجود احتلال اسرائيلي لارضها، علما ان اسرائيل غير موقعة على بروتوكول روما وليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية.

في الخلاصة، وبناء على ما تم بحثه، على الدول الاعضاء في المحكمة الجنائية الدولية الوقوف صفا واحدا في وجه كل التهديدات التي تعيق سير العدالة الدولية، وتحصين المحكمة الجنائية الدولية، والعمل على دعم كل التحقيقات التي يقوم بها المدعي العام لدى المحكمة في مواجهة الضغوط الأميركية المخزية، والاستفقد دورها وهبتها كسلطة قضائية دولية محايدة انشئت من المجتمع الدولي بعد مسيرة طويلة من المعاناة بسبب ارتكاب جرائم مروعة وضد الانسانية، لاسيما تلك التي وقعت في منتصف التسعينات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وقد اظهرت المحكمة للعالم صوابية انشائها بعد المباشرة في النظر في العديد من الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في القارة الافريقية، لاسيما في اقليم دارفور، واصدار مذكرة توقيف في حق الرئيس السوداني السابق عمر البشير الذي يخضع للمحاكمة حاليا امام القضاء السوداني، ما يؤكد على دورها الفاعل والقوي. وقد تسلمت المحكمة الجنائية الدولية في 2020/06/09 زعيم ميليشيا الجنجويد علي كوشيب ذا السمعة السيئة والمتهم بمهاجمة مدينتين واغتصاب نساء وقتل ابرياء في اقليم دارفور عام 2006.

ختاماً، نعم لعدالة دولية محايدة وغير ميسسة، لا تخضع لاهواء الدول الكبيرة وسياساتها على حساب الدول الضعيفة والفقيرة.

* استاذ مادة الارهاب والعدالة الدولية في الجامعة الاسلامية

”

على الدول الاعضاء في المحكمة الجنائية الدولية الوقوف في وجه التهديدات

“

والعالم، تعلن فيها تأييدها ودعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. في عالم يسوده حكم الاقوياء على الضعفاء، وتحكمه شريعة الغاب بين البشر من دون اي حسيب او رقيب، جاءت المحكمة الجنائية الدولية لتكون الملاذ الاخير للعدالة الدولية التي يلجأ اليها المستضعفون، دولا وافرادا، لتعويضهم الجرائم الدولية الخطيرة التي يرتكبها المجرمون سواء اكانت منظمات ارهابية كداعش والقاعدة والنصرة وغيرها، ام كانوا عسكريين خرجوا عن قواعد القانون الدولي الانساني في التعامل في اوقات الحروب والنزاعات المسلحة، ما يقتضي تدخل المحكمة الجنائية الدولية كسلطة قضائية دولية مستقلة لتضع حدا لذلك وتعاقب من خرج عن قواعد القانون الدولي الانساني ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجرائم.

من وجهة نظرنا نؤكد الاتي:

اولاً: بالنسبة الى التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في افغانستان هي محقة، كون افغانستان موقعة على بروتوكول روما ومنظمة الى المحكمة الدولية، ما يمنح المحكمة سلطة النظر في الجرائم الخطيرة

المرتكبة على ارضها من اي شخص سواء كانت جنسية بلده موقعة او غير موقعة على بروتوكول روما. كما ان الظروف الامنية السائدة في افغانستان واشتداد النزاع مع حركة طالبان، يؤكدان عدم قدرة السلطات القضائية الافغانية على التحقيق في ارتكاب قواتها المسلحة او العناصر الاميركية جرائم ضد الانسانية او جرائم حرب او حتى تورط عناصر طالبان ايضا في جرائم ضد الانسانية تجاه العناصر الحكومية او تجاه الاسرى من القوات الاميركية وغيرها.

ثانياً: بالنسبة الى التحقيقات التي تجريها المحكمة في فلسطين، وتشمل انشاء مستوطنات في الضفة الغربية لأن القانون الدولي الانساني يحظر نقل مدينيين الى الاراضي المحتلة وجرائم الحرب المرتكبة من الجيش